

Distr.
GENERAL

S/1995/730
23 August 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام المقدم عملاً
بقرار مجلس الأمن ١٠٠٩ (١٩٩٥)

أولا - مقدمة

١ - طلب مجلس الأمن، في الفقرة ١٠ من قراره ١٠٠٩ (١٩٩٥) المؤرخ ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٥، إلى الأمين العام أن يقدم إلى المجلس، في غضون ثلاثة أسابيع من اعتماد ذلك القرار، تقريراً عن تنفيذه، وعن آثار الحالة بالنسبة لعملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا، التي تعرف باسم "عملية أنكرو". والمقصود بهذا التقرير، بالاقتران بتقريرتي المقدم عملاً بالفقرة ٩ من القرار ٩٨١ (١٩٩٥) المؤرخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٥ (S/1995/650) ورسالتي المؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ (S/1995/666)، هو مساعدة المجلس على النظر في آثار الحالة على ولاية عملية أنكرو في أعقاب الهجوم العسكري الذي شنته حكومة كرواتيا في ٤ آب/أغسطس.

٢ - وهذا التقرير يغطي الأحداث حتى ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٥.

ثانياً - تنفيذ القرار ١٠٠٩ (١٩٩٥)

ألف - الأنشطة العسكرية

٣ - منذ تقريرتي المؤرخ ٣ آب/أغسطس ورسالتي المؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥، لم يتوقف أي من الطرفين عن الأعمال العسكرية، ولم يمثل أيهما امتثالاً تاماً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وظل التوتر عالياً ولا سيما في القطاع الشرقي؛ ولم يكن الجيش الكرواتي يراعي على الدوام سلامة أفراد الأمم المتحدة أو المدنيين من صرب كرايينا مراعاة كافية عند القيام بحملاته.

٤ - وكما ذكرت في رسالتي إلى رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٧ آب/أغسطس ١٩٩٥ (S/1995/666)، فإن الجهود التي بذلت في تموز/يوليه وأوائل آب/أغسطس لتحاشي النزاعات من خلال التفاوض قد قوبلت بالتسويق والتعنت. وخلال الفترة الممتدة من ٢٩ تموز/يوليه إلى ٣ آب/أغسطس ١٩٩٥، قام ممثلي الخاص، السيد ياسوشي أكاشي، والرئيس المشارك للجنة التوجيهية للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، السيد ثورفالد ستولتنبرغ، بسلسلة من المحاولات لتجنب الحرب. غير أن جهودهما لم تكلل بالنجاح، حيث

كان الطرفان يتبنيان مواقف يتعذر التوفيق بينها. وحاول قائد قوة الأمم المتحدة الميداني، اللفتنانت جنرال برنار جانففيه، أن يرتب اجتماعا بين القادة العسكريين للجيش الكرواتي وقوات صرب كرايينا يوم ٣١ تموز/يوليه، غير أن قائد الجيش الكرواتي لم يحضر.

٥ - وفي ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥، شرع الجيش الكرواتي في الهجوم على القطاعين الشمالي والجنوبي، وسقطت كنين يوم ٥ آب/أغسطس بعد تعرضها لقصف مركز. وعقب انهيار دفاعات صرب كرايينا، لجأ ٧٠٠ مدني إلى مقر القطاع الجنوبي، وفرت أعداد كبيرة من المشردين من القطاع الجنوبي إلى المناطق التي يسيطر عليها صرب البوسنة، وكانت المقاومة أشد في القطاع الشمالي، وبخاصة حول توراني وبترينيا. وشن الفيلق الخامس التابع للجيش البوسني هجوما عبر الحدود ضد صرب كرايينا في منطقة ليكو بتروفو سيلو، حيث انضم إلى الجيش الكرواتي في منطقة راكوفيتشا. وأصبح التوتر يسود الحالة في القطاع الشرقي، وغادر بعض المدنيين المنطقة خوفا من حدوث هجوم كرواتي وشيك.

٦ - وفي القطاع الشمالي، بذلت محاولات قوية يوم ٧ آب/أغسطس لإبرام اتفاق بشأن استسلام عناصر صرب كرايينا، غير أن المحاولات انهارت عندما حاول الصرب أن يأخذوا معهم أسلحتهم الثقيلة عند انسحابهم. وأدى ذلك إلى مواصلة القتال، ومع اختلاط المدنيين بقوات صرب كرايينا على طريق الانسحاب، وقعت إصابات كان يمكن تلافيها. غير أنه أمكن يوم ٨ آب/أغسطس ترتيب وقف لإطلاق النار في منطقتي توبوسكو وغليينا، على أن يبدأ سريانه في اليوم التالي. وكان الاتفاق ينص على تسليم الأسلحة الثقيلة الصربية، وعلى انسحاب جنود صرب كرايينا بأسلحتهم الشخصية فقط، وعلى المرور الآمن للمدنيين من المنطقة. ومما يؤسف له أن حشدا من المدنيين الكروات في سيساك هاجموا يوم ٩ آب/أغسطس قافلة للمشردين النازحين من القطاع الشمالي، الذين كان اتفاق وقف إطلاق النار يجيز لهم التحرك. وأصيب عدد كبير من المركبات بأضرار، كما أصيب العديد من الأشخاص بجروح. ولقيت امرأة فيما بعد حتفها متأثرة بجراحها. ولم تتدخل الشرطة الكرواتية، التي كانت موجودة في المنطقة، إلا بعد ضغوط من جانب مراقبي الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة.

٧ - وجرى القتال العنيف في منطقة دفور، حيث أفادت عناصر من الكتيبة الدانمركية بأن بعض أفرادها شاهد عمليات قتل للمدنيين المعوقين تقوم بها وحدة عسكرية مجهولة الهوية، في بلدة دفور. وفي وقت لاحق، ذكر أن ١١ شخصا قد توفوا في هذا الموقع. وتقوم المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة للقانون الانساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة بالتحقيق في هذه الحوادث.

٨ - وأثناء القتال بين القوات الكرواتية وقوات صرب كرايينا، كانت هناك حوادث لم ترع فيها الأطراف سلامة ورفاه قوات الأمم المتحدة بدرجة كافية. فعلى سبيل المثال، قام الجيش الكرواتي، أثناء هجومه في قطاعي الشمال والجنوب، باجتياح ما مجموعه ٩٨ من مراكز المراقبة التابعة للأمم المتحدة. وتفيد التقارير بأن الجنود الكرواتيين كانوا يقومون بإطلاق النيران بصورة مباشرة وغير مباشرة على مراكز المراقبة، واعتقال جنود الأمم المتحدة غير المسلحين بصورة مؤقتة، وأخذ معدات الأمم المتحدة. وفي أحد الحوادث الخطيرة بوجه خاص في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٥، استخدمت إحدى وحدات الجيش الكرواتي أفراداً عديدين من إحدى كتائب الأمم المتحدة ومجموعة من سجناء صرب كرايينا دروعاً بشرية، ثم أجبرتهم على السير في طليعة خطوطها الأمامية. وإجمالاً، لقي ثلاثة من أفراد الأمم المتحدة لحفظ السلام مصرعهم بسبب الأعمال التي كانت تقوم بها القوات الكرواتية أثناء الهجوم كما توفي أحدهم من جراء اعتداء من صرب كرايينا. وبالإضافة إلى ذلك، أصيب ١٦ من أفراد حفظ السلام بجروح. وقد احتجت قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام بقوة على هذه الحوادث. وأوضح وزير خارجية كرواتيا أن بلده سيجري تحقيقاً في هذه الحوادث التي تعرض فيها أفراد الأمم المتحدة للهجوم. وحتى الآن، لم ترد أي تقارير بشأن هذه الحوادث من الحكومة الكرواتية، على الرغم من أنه طلب إلى عملية أنكره أن تساعد في التحقيق في الحوادث التي جرت في ٥ آب/أغسطس ١٩٩٥. واستجابة للحالة العسكرية المتدهورة التي تهدد أمن قوات الأمم المتحدة في قطاع الجنوب، قدم طلب في ٤ آب/أغسطس ١٩٩٥ لتأمين وجود جوي لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) فوق القطاع. وقد وافق قائد قوات مسرح العمليات على ذلك لردع الأعمال العدوانية الموجهة ضد أفراد الأمم المتحدة.

باء - الحالة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان

٩ - في يوم ٦ آب/أغسطس، توصل ممثلي الخاص إلى اتفاق من تسع نقاط مع السيد هرفوي سارينتش، رئيس اللجنة الكرواتية للعلاقات مع عملية أنكره، للسماح للأمم المتحدة، مع غيرها من المنظمات الدولية، بمعالجة المصاعب الإنسانية الناتجة عن الهجوم الكرواتي، ورصد حالة حقوق الإنسان، والسماح للمشردين بالعودة الآمنة (S/1995/666، المرفق الثالث). وفي اليوم التالي، قام ممثلي الخاص بزيارة كنين، حيث تلقى تأكيدات من قائد الجيش الكرواتي في المنطقة، الجنرال سрмаك، بأن الاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وكرواتيا سيكون موضع احترام. ومع بدء استقرار الحالة في القطاع الجنوبي، شرعت السلطات المدنية الكرواتية في بسط سيطرتها على المنطقة، وبدأ المشردون الكروات في العودة للتعرف على بيوتهم. وفي ١٢ آب/أغسطس، بدأ تشغيل خط السكك الحديدية بين كنين وسبليت.

١٠ - وقد تضاعفت قدرة عملية أنكره على التحرك في جميع أنحاء القطاعين الشمالي والجنوبي إلى حد كبير أثناء الهجوم الكرواتي. ولذلك يصعب في حالات كثيرة القطع بما إذا كانت الحوادث ترجع إلى القوات الكرواتية المتقدمة، أو إلى الأعمال التي يقوم بها الصرب المغادرون. كذلك يصعب القطع بما إذا كان النزوح الجماعي لسكان كرايينا الصرب قد تم خوفاً من القوات الكرواتية أم رغبة في عدم العيش تحت السلطة

الكرواتية أم كان تشجيعاً من الزعماء المحليين على الرحيل. وبالتالي، لا يعرف الكثير عما حدث في بعض أجزاء القطاعين أثناء الهجوم.

١١ - وقد أحدث النزوح الجماعي لسكان كرايينا الصرب أزمة إنسانية حادة. فلم يبق سوى حوالي ٥٠٠ ٣ من صرب كرايينا في قطاع الشمال السابق وحوالي ٢ ٠٠٠ في قطاع الجنوب السابق؛ وتشكل هذه التقديرات نسبة مئوية ضئيلة من سكان صرب كرايينا السابقين. ومعظم الذين رحلوا فروا إلى جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود): وتفيد تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن عددهم يتجاوز ١٥٠ ٠٠٠. ولا يزال اللاجئون الآخرون من المنطقة في حالة تحرك؛ وتفيد تقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بأن عدد من تبقوا في بانيا لوكا يتراوح الآن ما بين ١٠ ٠٠٠ و ١٥ ٠٠٠. وثمة مجموعة أخرى من اللاجئين، يبلغ عددها حوالي ٢١ ٠٠٠ وتتألف إلى حد كبير من المسلمين البوسنيين من إقليم غربي البوسنة المتمتع بالحكم الذاتي سابقاً، بقيادة فكرت عبديتش، تحركوا شمالاً من فيليكا كرادوسا إلى كرواتيا. وأجريت مفاوضات بين حكومة كرواتيا وحكومة البوسنة والهرسك، إلى جانب ممثلين من "إقليم غربي البوسنة المتمتع بالحكم الذاتي" سابقاً، لتحديد مستقبل هؤلاء اللاجئين. وعلى الرغم من التوصل إلى اتفاق على عودتهم إلى منطقة فيليكا كرادوسا، فقد كانت هناك مؤشرات على أن كثيرين منهم لا يرغبون في ذلك دون الحصول على ضمانات إضافية لسلامتهم.

١٢ - وقد تمخضت هذه التحركات الواسعة للأشخاص عن عواقب عديدة تبعث على القلق. فأفراد طائفتي الأقلية (المسلمون والكروات) في بانيا لوكا بدأوا في مغادرة المنطقة بأعداد كبيرة، حيث عبر أكثر من ١١ ٠٠٠ منهم نهر سافا حتى ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٥. وهناك تقارير موثوق بها عن طرد أشخاص من غير الصرب من بيوتهم في تلك المنطقة. ومع بدء تحرك الكروات من البوسنة إلى كرواتيا، تتزايد التساؤلات فيما يتعلق بمصير العدد القليل من صرب كرايينا الذين اختاروا البقاء، وبحق الذين فروا في العودة.

١٣ - ومن بواعث القلق أيضاً ما يرد من أنباء عن أن سلطات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) تعتزم إعادة توطين عدد كبير من لاجئي كرايينا في كوسوفو وفويفودينا. وقد أعرب مسؤولون من البوسنة والهرسك، وألبانيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جميعهم عن القلق من أن إعادة توطين صرب كرايينا بشكل كبير في هذه المناطق يمكن أن يزعزع الاستقرار في المنطقة بأسرها.

١٤ - وقد توقفت الجهود الأولية المبذولة لتوفير الإغاثة الإنسانية لحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص تشردوا نتيجة للهجوم الكرواتي. وقد نص الاتفاق بين الأمم المتحدة وكرواتيا المؤرخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٥ على تسهيل وصول عملية انكرو والمنظمات الإنسانية بصورة كاملة إلى السكان المدنيين في كرواتيا، وفي حالات كثيرة لم تحترم السلطات الكرواتية المحلية حرية الأمم المتحدة في الحركة. وقد أدت الحاجة إلى تدخل السلطات الكرواتية للحصول على حرية الحركة إلى حدوث تأخيرات كبيرة في إيصال المعونات الإنسانية.

فعلى سبيل المثال، كان الوصول الى مجموعة اللاجئين الضخمة من منطقة فيليكا كladوسا يتم بصورة متقطعة كما كان إيصال المساعدة الإنسانية التي تشتد الحاجة إليها يتعرض للتأخير.

١٥ - وبالنسبة للبوسنة والهرسك، كثيرا ما كان يستدعي الأمر إرسال المساعدة الإنسانية الى العدد الأكبر من اللاجئين في شمالي البوسنة من خلال طريق دائري عبر بلغراد الى بانيا لوكا. ومنذ يوم ١٢ آب/أغسطس، أمكن استخدام الطائرات للتعجيل بنقل المعونات الى بانيا لوكا؛ إذ تقوم منظمة "أطباء بلا حدود" غير الحكومية بتوصيل المعونات الى بانيا لوكا بطائرات ثابتة الجناحين، في حين تستخدم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين طائرات هليكوبتر لنقل المعونات من زغرب. وفي أعقاب النزاع، أمكن أيضا فتح طرق المعونات الإنسانية الى بيهاتش، مما خفف من حدة نقص المعونات القائم منذ فترة طويلة في تلك المنطقة.

١٦ - ولمواجهة التدهور السريع في الحالة الإنسانية أثناء الهجوم الكرواتي وبعده، أنشأ ممثلي الخاص خلية لإدارة الأزمة الإنسانية لتقييم المعلومات وتنسيق الاستجابات. وتقوم هذه الخلية، التي تتألف من افراد قوة الأمم المتحدة للسلام، بالاتصال مع جميع الوكالات الدولية التي تشارك في الشؤون الإنسانية والتنسيق بين أربعة أفرقة عمل معنية بحقوق الإنسان تم تشكيلها مؤخرا. وفي ٧ آب/أغسطس، وزع في كنين أول فريق يرأسه موظف من مركز حقوق الإنسان التابع للأمانة العامة للأمم المتحدة. ووفقا للاتفاق المبرم بين الأمم المتحدة وكرواتيا بتاريخ ٦ آب/أغسطس ١٩٩٥ يتمثل دور هذه الأفرقة في الإبلاغ عند احترام حقوق الإنسان. وعلى الرغم من أن الأفرقة أفادت بأن حرية حركتها قد تحسنت بدرجة كبيرة في غضون الأيام العديدة الماضية، فإن السلطات الكرواتية سبق أن منعتها من الوصول الى مناطق وأشخاص في ظروف لم تقدم فيها تبريرات معقولة، فعلى سبيل المثال، منع أفراد فريق العمل المعني بحقوق الإنسان، في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٥، من الوصول الى مقبرة تقع خارج جيرتشاتشن في قطاع الجنوب في الوقت الذي كانت تشاهد فيه الجثث في طريقها الى الدفن.

١٧ - ومنذ بداية الهجوم الكرواتي، وردت تقارير عديدة تفيد بأن بإشعال النيران في المنازل والممتلكات وأو نهبها، ورغم أنه لم تكن هناك مشاهدات لمنازل أشعلت فيها النيران فعليا، فإن هناك تقارير كثيرة تبين أن القوات الكرواتية كانت على مقربة من المنازل المشتعلة، وفي كثير من المناطق المعنية كان جميع السكان قد فروا بالفعل. وفي ٨ آب/أغسطس، على سبيل المثال، أفادت الشرطة المدنية التابعة للأمم المتحدة بأن منازل في زازفيتشي ودييفريسكي وكيستاني، في قطاع الجنوب، قد أحرقت. وأبلغ أحد أفرقة العمل المعنية بحقوق الإنسان في ١٠ آب/أغسطس بأن ما يتراوح ما بين ٢٥ و ٤٠ منزلا على امتداد طريق طوله ١٥ كيلومترا جنوبي كيتي باتجاه درنيس، كانت مشتعلة؛ كما أشعلت النيران في الجثث، وأبلغ أفراد كتيبة تابعة للأمم المتحدة أنهم شاهدوا في ١٠ و ١١ آب/أغسطس منازل كانت قد أضرمت فيها النيران في تسع قرى مختلفة في قطاع الجنوب. وبالإضافة الى ذلك، أبلغوا عن حدوث عمليات نهب. وفي ١٣ آب/أغسطس، شاهد أحد مراقبي الأمم المتحدة العسكريين منزلا محترقا في قطاع الشمال؛ مع وجود

جنود كرواتيين بالقرب منه. وفي ١٥ آب/أغسطس، أبلغ أحد أفرقة العمل المعنية بحقوق الانسان عن منازل كانت قد أحرقت لتوها في ميرسيتي في قطاع الجنوب.

١٨ - وبالإضافة الى ذلك، وردت تقارير قليلة تضيد بقيام السلطات الكرواتية بتوجيه عنف جسدي ضد سكان كرايينا الصرب. فعلى سبيل المثال، أفاد كثيرون من أفراد الأمم المتحدة بأنهم شاهدوا في ٩ آب/أغسطس أحد المدنيين الصرب المسنين محتجزا لدى الشرطة الكرواتية، وبعد حوالي نصف الساعة، وجد المدني ميتا وعليه جروح عديدة بالأعيرة النارية. كما أبلغ أحد أفرقة العمل المعنية بحقوق الانسان عن حالة أحد المدنيين المسنين الصرب في الثانية والستين من العمر غادر مجمع مقر عملية الأنكورو في كتيتي وعاد الى شقته. وفي عصر اليوم ذاته، قام واحد من أربعة من الجنود الكرواتيين كانوا قد دخلوا شقته بتهديده والتهجم عليه جسديا. وبعد ذلك عاد الرجل الى مجمع عملية الأنكورو للحصول على الرعاية الطبية.

١٩ - قدم ممثلو لجنة الصليب الأحمر الدولية تقارير إيجابية عن سماح السلطات الكرواتية لهم بالوصول الى جميع الأشخاص الذين تحتجزهم السلطات الكرواتية في إطار النزاع الأخير، فقد أخطرت لجنة الصليب الأحمر الدولية بالأشخاص الذين تحتجزهم السلطات الكرواتية، وسجلت حتى الآن أسماء ما يزيد عن ٦٠٠ محتجز. وقد تم الافراج عن غالبية الذين احتجزوا في الأصل كما تم نقل كثيرين من الذين بقوا رهن الاحتجاز من المراكز الجماعية الى سجون المقاطعات.

جيم - الحالة في القطاع الشرقي وحوله

٢٠ - تدهورت الحالة بسرعة في القطاع الشرقي إثر شن الهجوم الكرواتي. إذ تبادلت قوات الصرب المحلية النيران مع الجيش الكرواتي بالمدفعية والهاون والأسلحة الصغيرة، كما تم وزع عناصر من كلا الجانبين في المنطقة الفاصلة. وقد ازداد التوتر وعدم اليقين لدى قيادة الصرب في القطاع مع تتالي الأحداث في القطاعين الشمالي والجنوبي. وتتجلى درجة عدم اليقين في انهيار القانون والنظام الذي تمثل في خطف مركبات الأمم المتحدة، وأعمال المضايقة الموجهة ضد أفراد الأمم المتحدة، وقيام عناصر صربية باحتجاز خمسة موظفين من مقر القطاع بشكل مؤقت.

٢١ - وقد اتخذ كل من الجيش الكرواتي وقوات الصرب المحلية موقفا عدائيا تجاه قوات عملية الأمم المتحدة لاستعادة الثقة في كرواتيا (أنكرو) في القطاع الشرقي. إذ تم الاستيلاء على ستة عشر مركزا للمراقبة تابعا للأمم المتحدة: فاستولى الجيش الكرواتي على ١٤ منها في حين استولت قوات الصرب على مركزين. وبالإضافة الى هذا، أطلق كلا الجانبين النار على مواقع "أنكرو"، مما أسفر عن جرح جندي روسي بنيران قوات الصرب المحلية مباشرة. وترى قوات الصرب المحلية أن هجوما كرواتيا ما برح وشيكا وهي تسعى الى احتلال المراكز المتميزة من الناحية التكتيكية داخل المنطقة الفاصلة. ويبدو أن القوات الكرواتية تتأهب لممارسة الضغط على القطاع عن طريق إرغام "أنكرو" على الجلاء عن مخافر المراقبة. وقد غادر

القطاع الآن عدد من المدنيين وأبلغ عن وجود، "متطوعين"، من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود). فبين ٩ و ١٢ آب/أغسطس، لوحظ دخول أفراد من الشرطة الصربية يتراوح عددهم بين ٦٠٠ و ٧٠٠ الى بارانيا في القطاع الشرقي عبر جسر باتينا، بيد أنه ليس هناك أي معلومات تحدد المكان الذي قدمت منه هذه العناصر. ومما يزيد في حدة التوتر ما نقل عن وجود وحدات من الجيش اليوغوسلافي على الجانب اليوغوسلافي من نهر الدانوب. بيد أنه ليس هناك أي دليل على وجود وحدات مشكلة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) في القطاع.

٢٢ - ويفرض كلا الجانبين قيودا شديدة على جميع تحركات الأمم المتحدة. كما أن الفوضى المحلية تزيد من تقييد تلك التحركات. وهذه العوامل لا تعيق بشدة قدرة "أنكرو" على تنفيذ ولايتها فحسب، بل تعيق أيضا قدرتها على القيام بمهام بسيطة مثل تموين مخافر المراقبة. كما حالت القيود المفروضة على الحركة دون قيام "أنكرو" بالتحقيق في المزاعم المتعلقة بحشد القوات. ونتيجة لهذا، يزداد رد فعل كلا الجانبين إزاء الإشاعات، وهناك خطر حقيقي من وقوع حادثة تشعل صراعا قد يتصاعد بشكل لا يمكن السيطرة عليه. وتبذل الآن جهود كبيرة لاستعادة الاستقرار، وفي الأيام الأخيرة، يبدو أن التوتر قد خفت حدته نتيجة لتزايد ضبط النفس والتعاون من الطرفين كليهما.

دال - منطقة حظر الطيران

٢٣ - استمر رصد، "منطقة حظر الطيران"، فوق البوسنة والهرسك وفقا للقرارين ٧٨١ (١٩٩٢) و ٨١٦ (١٩٩٣) خلال الهجوم الكرواتي وبعده. بيد أنه سجل حدوث ١٨٤ انتهاكا خلال الأيام الـ ١١ الممتدة من ٧ الى ١٧ آب/أغسطس، بالمقارنة مع ١٤٤ انتهاكا خلال شهر آب/أغسطس ١٩٩٤ بأكمله. وتعزى هذه الزيادة الى الهجوم الكرواتي، وما رافق ذلك من عمليات جوية في حيز البوسنة الجوي من جانب جميع الأطراف. فقد شن صرب البوسنة هجوما جويا على منشأة كوتينا الكيميائية في كرواتيا في ٦ آب/أغسطس، واستطاع مراقبو الأمم المتحدة العسكريون المنتشرون في المطارات الكرواتية تأكيد حدوث هجوم جوي كرواتي في ٨ آب/أغسطس ضد الجنود والمدنيين في منطقة "دثور".

ثالثا - الآثار المترتبة بالنسبة "لأنكرو"

ألف - الأثر العاجل على الولاية

٢٤ - كان للأحداث التي وقعت في القطاعين الشمالي والجنوبي أثر كبير على "أنكرو" فبانهيار ورحيل القيادة السياسية والقوات المسلحة لصرب كرايينا، لم يعد هناك حاجة، باستثناء القطاع الشرقي، الى رصد أو مراقبة خط المواجهة، والمناطق الفاصلة، ومواقع تخزين الأسلحة، والمناطق المقيدة المنشأة بموجب اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/367، المرفق). كما لم يعد هناك حاجة الى مساعدة "أنكرو" المشاريع الاقتصادية عبر خطوط المواجهة السابقة، على النحو المبين في الاتفاق الاقتصادي

المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (S/1994/1375، المرفق). وأخيراً، ومرة ثانية باستثناء القطاع الشرقي، بسطت الحكومة الكرواتية الآن سيطرتها الكاملة على أراضيها كما تمكنت من الوصول الى حدودها الدولية. أما الجوانب المتبقية من ولاية "أنكرو"، بما في ذلك بناء الثقة والمساعدة في الأنشطة الانسانية وحماية اللاجئين والمشردين، فهو الآن من مسؤولية الحكومة الكرواتية في الدرجة الأولى، ويمكن القيام به في جميع الأحوال دون وجود كتائب المشاة التابعة لأنكرو.

٢٥ - ومن ناحية أخرى، تبقى ولاية أنكرو الراهنة في القطاع الشرقي على حالها من حيث الجوهر. بيد أن تطبيقها قد أعيق بشدة من جراء ازدياد التوتر بشدة وعدم توفر التعاون بين كلا الجانبين والموقف العسكري المتقلب الذي ما برح سائدا منذ الهجوم الكرواتي في القطاع الغربي في ١ أيار/مايو ١٩٩٥. وكما هو الحال في القطاعات الأخرى، فقد تقوضت بشدة الثقة التي بنيت منذ التوصل الى اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤. فاستولى الجانبان على مخافر المراقبة التابعة لأنكرو وقيدا حرية الحركة. كما أسفرت مشاكل القانون والنظام الخطيرة الى حدوث موجات متكررة من خطف المركبات في القطاع الشرقي. وكان من شأن مناخ العداء والشك المتبادلين سد الطريق أمام إحراز تقدم في سبيل العودة الى التقيد بالمنطقة الفاصلة، كما لم يُحرز أي تقدم بشأن تدابير بناء الثقة المحلية أو إنشاء المخافر الإضافية التابعة لأنكرو على طول الحدود الدولية، على النحو المنصوص عليه في قراري مجلس الأمن ٩٨١ (١٩٩٥) و ٩٩٠ (١٩٩٥).

٢٦ - وإن كان لوجود قوات "أنكرو" في القطاع الشرقي أن يكون فعالاً، من الجوهرى أن يؤكد كلا الجانبين من جديد التزامهما بالاتفاقات القائمة وأن يتعاونوا مع أنكرو لإيجاد الاستقرار في الموقف العسكري وتخفيف حدة التوتر. وفي ظل الظروف الراهنة، ومع عدم رغبة الطرفين في احترام أحكام قراري مجلس الأمن ٩٨١ (١٩٩٥) و ٩٩٠ (١٩٩٥)، فإنه ليس في إمكان أنكرو تنفيذ مهامها. فما لم يحدث تغيير ملموس في موقف الطرفين، وما لم يطرأ تحسن كبير على التعاون مع أنكرو لتمكينها من أداء ولايتها الراهنة، بما في ذلك رصد الحدود وإرسال الدوريات على كلا جانبي خط المواجهة، سيكون من العسير تبرير الاستمرار في الوزع الحالي لقوات أنكرو في القطاع الشرقي.

٢٧ - ورغم تدهور الموقف بشكل ملموس في القطاع الشرقي، وتغييره كلية في القطاعات السابقة، تقوم أنكرو بمهام مفيدة في أجزاء أخرى من كرواتيا. فلوجود مراقبي الأمم المتحدة العسكريين بمنطقة "بريفلاك" الحساسة استراتيجياً، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن ٧٧٩ (١٩٩٢)، أهمية كبرى. وبموافقة الحكومة الكرواتية، يقوم مراقبو الأمم المتحدة العسكريون أيضاً بالتحقيق في حوادث القصف حول دبروفنيك، رغم وجود المدينة خارج نطاق المنطقة المجردة من السلاح التي حددها اتفاق بريفلاك. كما يقوم مراقبو الأمم المتحدة العسكريون بالتحقيق في حوادث القصف أو الهجمات الجوية على طول الضفة الشمالية من نهر سافا. فهذا الدور، على الرغم من عدم وروده في الولايات الحالية، هو اقتصادي من حيث الطاقة البشرية. ويمكن توسيع هذا الدور، بموافقة وتعاون الحكومات والأطراف المعنية،

كي يشمل جميع مناطق الحدود، فيبقى بذلك المجتمع الدولي على علم بتطورات الموقف في البوسنة والهرسك.

باء - خفض قوام قوات عملية أنكرو

٢٨ - في ضوء الحالة التي ورد وصفها في الفقرة ٢٢ أعلاه، لم تعد قطاعات الشمال والجنوب والغرب السابقة تحتاج إلى كتائب من المشاة، ولذلك تقوم عملية أنكرو حاليا باتخاذ إجراءات عاجلة لخفض قوام قوات العمليات إلى الحد المسموح به حاليا وهو ٧٥٠ فردا. وينبغي الإشارة إلى أنني ذكرت في تقريرتي المؤرخ ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٥ S/1995/467 أنه بعد الهجوم الذي حدث في القطاع الغربي، أصبح من المستحيل تنفيذ خفض مستويات القوات المطلوب في قرار مجلس الأمن ٩٩٠ (١٩٩٤). وسيترتب على عودة ٤ كتائب إلى أوطانها خفض قوام القوة إلى ٨٠٠٠ فردا تقريبا. وقد أوصيت في الفقرة ٢٢ أدناه بالبدء فورا في إعادة جميع الكتائب المتبقية إلى أوطانها باستثناء الكتيبتين الموجودتين حاليا في القطاع الشرقي. وسيؤدي ذلك إلى خفض إضافي لقوام القوة إلى أقل من ٥٠٠ ٢ فرد بحلول منتصف تشرين الثاني/نوفمبر. وربما يكون من الملائم إجراء تخفيضات إضافية بعد ذلك حسب تطور ولاية عملية أنكرو ونتائج مبادرات السلام الحالية.

جيم - المشاورات المستمرة بشأن مستقبل أنكرو

٢٩ - قام ممثلي الخاص والقائد الميداني للقوة بمقابلة الرئيس ميلوسفتش رئيس صربيا في ١٢ آب/أغسطس، وذلك في محاولة لتخفيف التوتر داخل القطاع الشرقي وحوله. وقابل السيد أكاشي أيضا قيادة صرب كرايينا التي مثلها السيد بابيتش والسيد باييتش. وأعرب قادة صرب كرايينا أثناء هذا اللقاء، عن امتنانهم لجهود الأمم المتحدة لمنع نشوب النزاع ومساعدة السكان المدنيين من صرب كرايينا أثناء النزاع وبعده.

٣٠ - أجرى ممثلي الخاص أيضا محادثات استكشافية أولية بشأن مستقبل عملية أنكرو مع الحكومة الكرواتية والرئيس ميلوسفتش وممثلي الصرب المحليين. بيد أن هنالك حاجة لإجراء مزيد من المشاورات والاتصالات بغية الحصول على دعم جميع الأطراف المعنية لولاية منقحة، وعلى ضمانات مقنعة باستعداد الأطراف للتعاون في تنفيذ هذه الولاية المنقحة.

٣١ - لم يعترض أي من الأطراف من حيث المبدأ، على استمرار تطبيق اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤ في القطاع الشرقي. وقد جعلت الحكومة الكرواتية قيام عملية أنكرو بمراقبة فعالة لخط الحدود الدولي في القطاع الشرقي شرطا أساسيا لمواصلة عملية أنكرو أداء المهام المبينة في الولايات الحالية هناك أو في مكان آخر في كرواتيا، ولا سيما فيما يتعلق بمراقبة حقوق الإنسان. وأعربت الحكومة الكرواتية عن رغبة شديدة في أن تعزز عملية أنكرو من وجودها على طول خط الحدود. ورغم أن الرئيس

ميلوسفتش لم يتخذ موقفا بشأن وجود عملية أنكرو على خط الحدود الدولي فقد اقترح أن تكون الخطوة الأولى هي وقف تصعيد التوتر في القطاع الشرقي وأن يتواكب مع ذلك فض الاشتباك بين القوات. ولم يستبعد قادة الصرب المحليين أيًا من المقترحات المقدمة باسم ممثلي الخاص من المناقشات التي جرت في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٥، غير أنهم أثاروا شروطا تستدعي إجراء مزيد من البحث.

رابعاً - ملاحظات

٣٢ - أدت إعادة إدماج كرواتيا بالقوة لقطاعات الغرب والجنوب والشمال السابقة إلى انتفاء الحاجة إلى كتائب المشاة في هذه المناطق. ويشير عدم قدرة القوات الموزعة على التأثير في مجرى الأحداث بعض الشكوك بشأن جدوى استمرار الكتائب في القطاع الشرقي ما لم يوجد جهد منسق من الطرفين لدعم تنفيذ ولاية عملية أنكرو، والالتزام باتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤، والتفاوض من أجل تسوية دائمة. ولذلك شرع القائد الميداني للقوة في خفض فوري لقوام قوات أنكرو إلى المستوى الذي أذن به مجلس الأمن في قراره ٩٩٠ (١٩٩٥). وإنني أوصي بأن يوافق مجلس الأمن على زيادة إعادة جميع الكتائب المتبقية إلى أوطانها أثناء الفترة المتبقية من الولاية الحالية باستثناء الكتيبتين الموجودتين في القطاع الشرقي.

٣٣ - تتمثل المهمة العاجلة لأنكرو في القطاع الشرقي في محاولة استعادة الوضع الذي أنشأه اتفاق وقف إطلاق النار المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٤. فإذا تحقق ذلك، أعتقد بأنه سيكون هناك دور مستمر لقوات الأمم المتحدة (المشاة والوحدات السوقية والمراقبون العسكريون) في القطاع الشرقي. ولكنني لن أوصي بذلك إلا إذا أظهرت الأطراف روحاً جديدة للتعاون؛ وهو ما يقتضي منهم، ضمن جملة أمور، منح قوات عملية أنكرو حرية الحركة دون قيد، وإعادة جميع نقاط المراقبة التي تم الاستيلاء عليها، ووقف خطف مركبات الأمم المتحدة بشكل كامل. وقد أصدرت تعليماتي إلى ممثلي الخاص بمواصلة مشاوراته على نحو عاجل مع الحكومة الكرواتية وقيادة الصرب المحلية من أجل وضع تعريف مفصل للولاية المحتملة لعملية أنكرو التي يمكن أن أوصي بها مجلس الأمن.

٣٤ - كما أصدرت تعليماتي إلى ممثلي الخاص بإجراء مناقشة مع الحكومة الكرواتية بشأن المهام، إذا وجدت، التي يمكن لعملية أنكرو أن تواصل الاضطلاع بها على نحو مفيد في غير ذلك من أنحاء كرواتيا. ويمكن لهذه المهام أن تشمل:

(أ) المراقبة والمساعدة الحميدة فيما يتعلق بشبه جزيرة بريفلانكا ودوبروفنيك؛

(ب) مراقبة خط الحدود الدولي مع البوسنة والهرسك؛

(ج) مراقبة أنشطة الشرطة الكرواتية والمسائل الأخرى المتصلة بحقوق الإنسان في الأجزاء التي لا تزال فيها تجمعات من الأقلية الصربية في كرواتيا.

وريثما ينتهي ممثلي الخاص من مشاوراته، أصدرت إليه وإلى القائد الميداني للقوة تعليمات باستخدام الأصول الحالية لعملية أنكرو في قطاعات الشمال والجنوب والغرب السابقة وفي الأماكن الأخرى من كرواتيا،

لمواصلة أداء المهام المذكورة آنفاً، على النحو الذي يرويه مفيداً ومجدياً ومقبولاً من جانب الحكومة الكرواتية.

٣٥ - وسوف أقدم تقريراً بتوصياتي إلى مجلس الأمن بمجرد وصول مشاورات ممثلي الخاص إلى نتيجة.

٣٦ - ولا أوصي في الوقت الحالي بأي تغيير في العناصر الأخرى من وجود الأمم المتحدة في كرواتيا، وهي مقر قوات الأمم المتحدة للسلام في زغرب، والقواعد السوقية هناك وفي الأماكن الأخرى التي توفر مرافق للدعم والنقل لعمليات الأمم المتحدة على امتداد مسرح العمليات، ذلك أن وجودها وسير عملها في كرواتيا ينظمها، في جملة أمور، مركز اتفاق القوات المبرم في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥ بين حكومة كرواتيا والأمم المتحدة.

٣٧ - وعلى الرغم من الترحيب بإبرام ذلك الاتفاق بوصفه خطوة ايجابية، فإنني أشعر بالأسف لأنه حتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تقم حكومة جمهورية كرواتيا بتنفيذ مختلف أحكام الاتفاق تنفيذاً كاملاً، مثل توفير المباني اللازمة بالمجان ووضع الترتيبات لإعفاء قوات وعمليات الأمم المتحدة من مختلف الضرائب والرسوم. وكما يتبين من الفقرة ٥٥ من تقريرتي المؤرخ ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٥ S/1995/222، فقد كانت المبالغ المطلوبة كبيرة تصل إلى حوالي مليوني دولار في الشهر للضرائب والوقود فقط. وبالرغم من الطلبات المتكررة المقدمة على مختلف المستويات، لم تقم حكومة كرواتيا حتى الآن باحترام التزاماتها في هذا الصدد.

٣٨ - وأود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص السيد ياسوشي أكاشي، وللقائد الميداني للقوة للفتنانت جنرال برنار جانفنييه، وللرجال والنساء الشجعان في عملية أنكرو، الذين خدموا البعثة بشجاعة وتميز أثناء فترة النزاع الأخير. كما أعرب عن تقديري لجهود الرئيس المشارك للمؤتمر الدولي المعني بيوغوسلافيا السابقة، السيد تورفالد ستولتنبرغ.

— — — — —